كلية الحقوق
جامعة عين شمس

إثبات الجنسية فى النظام القانونى المصرى

رسالة مقدمة من

اللواء/ عادل عبدالمقصود عفيفى

لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

T11-00829

إشراف

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم أحمد إبراهيم
أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى الخاص
بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

٤٤-١٨

كلية الحقوق

جامعة عين شمس

إثبات الجنسية في النظام القانونى المصرى

رسالة مقدمة من

اللواء / عادل عبد المقصود عفيفى

لنيل درجة الدكتوراة فى الحقوق

إشـــراف

الأستاذ الدكتور : إبراهيم أحمد إبراهيم

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى الخاص

بكلية الحقوق – جامعة عين شمس

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾

[سورة سبأ : ١١]

مقدمة عامة

يقول الله تبارك وتعالى فى كتابه العزيز :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ صدق الله العظيم[1] .

ويتبيَّن من ذلك أن الله قد خلق الناس ليعيشوا فى جماعات كالشعوب أو القبائل ، ولا يمكن لإنسان أن يعيش فى مكان ما بمفرده بمعزل عن الناس ؛ لأن ذلك يخالف فطرة الله سبحانه وتعالى التى فطر الناس عليها ، ومن ثَمَّ فقد بعث للناس الأنبياء والمرسلين بالشرائع التى تنظِّم العلاقات فيما بينهم ، وتحدد لهم ما هو حلال وما هو حرام لكى تستقيم الحياة على الأرض ، وتتحقق سعادة الإنسان فى الدارين الدنيا والآخرة .

وقد تجسَّدت المجتمعات الإنسانية فى عالمنا المعاصر فى شكل دول ، نكل دولة حدود سياسية مُعترف بها وشخصية معنوية ، يعيش فيها الناس وتربطهم ببعض روابط مشتركة ، تاريخية واجتماعية وقومية وغيرها .

فإذا أردنا تعريف الدولة ، فإننا نجد للفقهاء مذاهب شتى ، ولكننا نختار منها التعريف الذى يرى « أن الدولة هى التشخيص القانونى لجماعة معينة من الناس يعيشون بصفة الدوام فى منطقة إقليمية محددة ، خاضعين لنظام سياسى معين ، يستهدف تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية وسياسية محددة سلفا ، وتمارس مظاهر السيادة بنوعيها الداخلية والخارجية معا »[2] .

أما سبب إختلاف الفقهاء فى مصر وفرنسا وغيرها فى تعريف الدولة ؛ فإنه يرجع إلى المعيار الذى ينظر به كل منهم إلى جماعة معينة تعيش فى مكان واحد[3] .

---

(١) سورة الحجرات الآية ١٣ .

(٢) د / صلاح الدين فوزى ، المحيط فى النظم السياسية والقانون الدستورى ، دار النهضة العربية ، ط١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ : ص١٠٠ .

(٣) راجع فى تعريف الدولة وآراء الفقهاء :

د / وحيد رأفت ، مذكرات فى القانون الدستورى ، ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ، بدون دار نشر ، ص٢٧ .

د/ عثمان خليل عثمان ، القانون الدستورى ، ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، بدون دار نشر ، ص١٠ .

د / سعد عصفور ، القانون الدستورى ، ١٩٥٤، بدون دار نشر ، ص ٢٢٤ . =

فهـــرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة عـامة	٢
القســـــم الأول : قواعد الإثبات فى الشريعة الإسلامية وقانون الجنسية المصرى	١٢
الباب الأول : قواعد الإثبات فى الشريعة الإسلامية	١٩
الفصل الأول : الدعاوى فى الشريعة الإسلامية	٢٢
المبحث الأول : ركن الدعوى وشروطه	٢٤
المبحث الثانى : حكم الدعوى	٢٨
الفصل الثانى : البينات فى الشريعة الإسلامية	٣٤
المبحث الأول : الشهادة	٣٧
المطلب الأول : الشهادة وركنها	٣٨
المطلب الثنى : الشاهد والمشهود به	٤٠
المبحث الثانى : النكول والإقرار والكتابة	٥٨
المطلب الأول : النكول	٥٩
المطلب الثنى : الإقرار والكتابة	٦٢
الفصل الثالث : القرائن فى الشريعة الإسلامية	٦٤
الفصل الرابع : قاعدة عدم جواز التكليف بالمحال	٨٣
المبحث الأول : حكم التكليف بالمحال	٨٤
المبحث الثنى : حكم التكليف بما فيه عنت أو مشقة	٨٨
المبحث الثلث : حكم التشدد فى غير موضع التشدد	٩١
المبحث الرابع : فن الأنساب	٩٥
الباب الثانى : قواعد الإثبات فى قانون الجنسية المصرى	١٠١
الفصل الأول : الأحكام العامة للإثبات فى القانون المصرى	١٠٣
المبحث الأول : مقدمة عامة فى الإثبات	١٠٥
المطلب الأول : الإثبات وماهيته القانونية	١٠٦
الفرع الأول : تعريف الإثبات	١٠٦
الفرع الثانى : مذاهب الإثبات المختلفة	١٠٩

المطلب الثانى : الأسس العامة فى الإثبات ١١١
الفرع الأول : مبادئ الإثبات ١١١
الفرع الثانى : محل الإثبات وعبئه ١١٤
المطلب الثالث : أدلة الإثبات ١١٦
المبحث الثانى : طرق الإثبات فى القانون المصرى ١٢١
المطلب الأول : المحررات الرسمية ١٢٢
الفرع الأول : ماهية المحررات الرسمية ١٢٢
الفرع الثانى : حجية المحررات الرسمية ١٢٥
المطلب الثانى : القرائن ١٣٢
الفرع الأول : ماهية القرائن ١٣٢
الفرع الثانى : أنواع القرائن ١٣٥
الفرع الثالث : حجية القرائن ١٤١
الفصل الثانى : قواعد الإثبات فى قانون الجنسية المصرى ١٤٥
المبحث الأول : إثبات الجنسية المبنية على حق الدم ١٤٩
المبحث الثانى : حجية الشهادات والأوراق الرسمية فى إثبات الجنسية ١٥٨
المطلب الأول : حجية بطاقة تحقيق الشخصية ١٥٩
المطلب الثانى : حجية البطاقة الانتخابية ١٦٣
المطلب الثالث : حجية شهادة أداء الخدمة العسكرية والوطنية ١٦٥
المطلب الربع : حجية جواز السفر المصرى ١٦٧
المطلب الخامس : حجية شهادة الجنسية ١٧٣
المطلب السادس : حجية شهادات الميلاد ١٧٩
خاتمة القسم الأول ١٨٢
القسم الثانى : الإثبات بالقرائن فى الشريعة الإسلامية والقانون المقارن ١٨٨
الباب الأول : إثبات الجنسية المبنية على حق الدم بالحالة الظاهرة ١٩٠
الفصل الأول : الحالة الظاهرة فى النظام القانونى المصرى والأنظمة المقارنة ١٩٢
المبحث الأول : الحالة الظاهرة فى الأنظمة القانونية المقارنة ١٩٤
المطلب الأول : الحالة الظاهرة فى النظام القانونى الفرنسى ١٩٥
المطلب الثانى : الحالة الظاهرة فى الأنظمة القانونية العربية ٢

المبحث الثانى : الحالة الظاهرة فى النظام القانونى المصرى ٢٠٣
المطلب الأول : الحالة الظاهرة فى تشريع الجنسية المصرى ٢٠٤
المطلب الثانى : الحالة الظاهرة فى القضاء المصرى ٢٠٧
الفصل الثانى : الحالة الظاهرة فى تطبيقات السلطات الدستورية للدولة ٢١٨
المبحث الأول : جنسية أعضاء السلطة التشريعية ٢٢١
المبحث الثانى : جنسية أعضاء السلطة التنفيذية ٢٢٥
المطلب الأول : جنسية رئيس الجمهورية ٢٢٦
المطلب الثانى : جنسية أعضاء الحكومة ٢٣٢
المبحث الثالث : جنسية أعضاء السلطة القضائية ٢٣٥
المطلب الأول : جنسية القاضى ٢٣٦
المطلب الثانى : إثبات الجنسية المصرية لأعضاء السلطة القضائية ٢٤٢
الباب الثانى : قرائن الحالة الظاهرة فى الشريعة الإسلامية وفى القانون المصرى ٢٤٦
الفصل الأول : بناء الأحكام على الظاهر فى الشريعة الإسلامية ٢٤٨
المبحث الأول : نظرة عامة على بناء الأحكام على الظاهر فى الشريعة الإسلامية ٢٥٠
المبحث الثانى : الأدلة الشرعية لبناء الأحكام على الظاهر ٢٥٦
المطلب الأول : الأدلة من القرآن الكريم ٢٥٧
المطلب الثانى : الأدلة من السنة النبوية ٢٦٦
الفصل الثانى : الحالة الظاهرة فى التشريع المصرى وانعكاساتها على مادة الجنسية ٢٧٦
المبحث الأول : الحالة الظاهرة فى التشريع والقضاء المدنى ٢٧٨
المبحث الثانى : الحالة الظاهرة فى التشريع والقضاء التجارى ٢٨٣
المبحث الثالث : الحالة الظاهرة فى التشريع والقضاء الإدارى ٢٨٨
المبحث الرابع : الحالة الظاهرة فى التشريع والقضاء الجنائى ٢٩٤
المطلب الأول : الحالة الظاهرة فى القانون الجنائى ٢٩٥
المطلب الثانى : الحالة الظاهرة فى القضاء الجنائى ٣٠٦
المبحث الخامس : الحالة الظاهرة فى إطار القانون الدولى الخاص ٣١١
المطلب الأول : الحالة الظاهرة ومركز الأجانب ٣١٢
المطلب الثانى : حجية الحكم الجنائى فى إثبات الجنسية ٣١٧
المبحث السادس : الحالة الظاهرة فى قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية ٣٣٣

استدراكـــات

نـــرجو ممـــا يطالع هذه الرسالة تصحيح هذه الأخطاء أولاً ، وهي كالآتي :

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٠٩	٢٠ من أعلى	المذهب المختلط	القانون
١٢٦	١٦	الموثَق	الموثِق
١٤٧	١٢	حذف من أول كلمة : « كما يلي » : حتى عبارة : «وميعاد طلبها ».	
١٥١	٥	المادة ٣٨	١٣٨
١٨٣	٤	١٨ يناير ١٨٦٩	١٩ يناير ١٨٦٩
٢١٣	٧	نصًا	فقهًا
٣٢٠	١	بجهة اختصاص	لجهة اختصاص

T11-00829